أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على ادارة الارباح "دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في سوق عمان المالي"

الباحث: سعد احمد طاهر الجغبير
جامعة العلوم الاسلامية العالمية

الدكتور: علاء جبر المطارنة
جامعة العلوم الاسلامية العالمية

الدكتور: محمد جمال الزعبي
جامعة البلقاء التطبيقية

الملخص

هدفت الدراسة الى بيان أثر معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على ادارة الأرباح في البنوك، ولتحقيق هذا الهدف تم تحديد ثلاثة ابعاد للمتغير المستقل متمثلة بمخاطر السيولة، وادارة الائتمان، ومخصصات الديون المشكوك فيها، ولجمع البيانات اللازمة للدراسة تم الاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الاردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (16) بنكا حيث شملت الدراسة بيانات الفترة (2014-2019)، وباستخدام حزمة (e.views) بينت نتائج التحليل الإحصائي، وجود مستويات متفاوتة من مخاطر السيولة في البنوك الأردنية، مع السعي من قبل البنوك الأردنية للمقابلة بين التسهيلات الممنوحة وودائع العملاء، مع وجود مستويات في ممارسة إدارة الأرباح، والذي يمكن ان يتم ربطه مع الأسباب الدافعة للتلاعب بالبيانات المالية بين البنوك على الرغم في التفاوت في ممارسة إدارة الأرباح، والتي تم قياسها بالمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول.

بناء على النتائج السابقة تم تقديم عدة توصيات بالخصوص ، تحفيز البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان على زيادة مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة والمخاطر الائتمانية و التصنيف المستمر للعملاء من حيث قدرتهم الائتمانية.

الكلمات المفتاحية: معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9، ادارة الائتمان، ادارة الارباح

Abstract

The study aimed to demonstrate the impact of International Financial Reporting Standard No. 9 on earning management in banks, and to achieve this goal, three dimensions of the independent variable were identified, represented by liquidity risk, credit management, and doubtful debt allocations. To collect the necessary data for the study, the annual reports of Jordanian bank listed on Amman Stock Exchange, were used, which numbered (16) banks, where the study included data for the period (2014-2019), and using (E.views) package, the results of statistical analysis showed that there are varying levels of liquidity risk in Jordanian banks, with the Jordanian banks seeking to compare Facilities granted and customer deposits, with levels in earning management practice, which can be linked with the reasons behind the manipulation of financial data between banks despite the discrepancy in profit management practice, which was measured by discretionary receivables to total assets.

Based on the previous results, several recommendations were made, in particular, to motivate the Jordanian banks listed on the Amman Stock Exchange to increase the level of disclosure of liquidity and credit risks and the continuous rating of customers in terms of their credit capacity.

Keywords: IFRS 9, Credit Management, Earning Management.

1. المقدمة

تم اطلاق معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 لغايات محددة وهي الاعتراف المبدئي بخسائر الائتمان وخصوصا بعدما ما حصل في الازمة المالية العالمية سنه 2008، وتحديد نموذج موحد لتحديد القيم على القروض التي تم منحها وخصوصا القروض التي تصنيفها بالقيم العادلة، مثلما كان قبل التطبيق الالزامي للمعيار أصبح من المهم الاعتراف بخسائر الائتمان بسبب ما حصل من إحداث نتجت من الأزمة المالية العالمية، حيث تم إصدار معيار رقم 9 من المعايير الإبلاغ المالي بديل لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 منذ سنه 2013 على 3 مراحل تطبيقية، الذي نص على ضرورة الاعتراف بالخسائر المتوقعة من الائتماني كنوع من الأدوات المالية بشكل أسرع، ويجب الاعتراف على مدار العمر الافتراضي للتمويلات للخسائر الائتمانية وإنشاء نموذج جديد لغايات انخفاض القيم.

تسعى البنوك في تقديم المنتجات المصرفية بأنواعها للمتعاملين من الإفراد والشركات لزيادة هوامش الأرباح في الحسابات الختامية الذي ينعكس بشكل إيجابي على زيادة حصصها في الأسواق، ودائما يتم النظر صافي الدخل الشامل كمنظور لنجاح أعمال البنوك في خلال السنة المالية جراء الحصول على الإيرادات والعمولات من تقديم القروض والخدمات المصرفية بأنواعها، ويظهر في الحسابات الختامية النتائج النهائية لأعمال البنوك من عمليات استثمار للودائع التي تعتبر التزامات قائمة عليه والاستثمار الناجح لأموال الغير يظهر نتائجه من صافي الربح في قائمة الدخل، حيث يمكن من خلالها النظر في سبل الاستغلال الأمثل لودائع المتعاملين وإظهار مدى نجاح البنك وإمكانية الاستمرار للمدى الطويل.

ويعتبر صافي الربح في القوائم المالية الذي يشير الى مدى نجاح البنك في اعماله السنوية والكثير من متخذي القرارات يهتموا فيه، وهو ما يتم الاهتمام فيه من قبل القائمين على اتخاذ القرارات الإدارية في البنك على الرغم من وجود عدة عوامل تؤثر على الأرباح وعلى إدارة الأرباح، فلا يعني تحقيق صافي ربح في سنه معينه انها ستبقى مستمرة للسنة التي تليها، بحيث يجب الاهتمام بجودة الربح نفسه والاهتمام بالعوامل الأخرى التي تؤدي الى انخفاض او ارتفاع جودة الأرباح من الإدارة الأرباح نفسها وتخفيض مستويات المخصصات التي تؤثر على صافي الربح في نهاية العام.

2. مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يعبر معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 (الادوات المالية) عن اهمية اظهار نموذج الاعمال الموحد وحجم التسهيلات الذي تم ربطه بالمخاطر الاخرى جراء اعمال البنوك من عمليات منح التسهيلات المباشرة وغير المباشرة التي تم منحها خلال العام ليعكس على القوائم المالية، مع الحفاظ على اعلى نسب الارباح التشغيلية التي تدار من قبل الادارة الصحيحة لمنح الائتمان وهذا حسب دراسة (Doldun, Mirakhor, & Ng, 2019).

أن القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية يرتبط ارتباط بجودة الأرباح ونوعيه الربح نفسه، لزيادة الأرباح مع النظر الى السبل التي يمكن فيها تحسين الأرباح في ظل وجود منافسة شديدة ونظرة من المساهمين ومجلس الإدارة الى اعمال البنك بشكل خاص، الذي يؤثر جديا على سبل الاستثمار وهذا حسب دراسة (Al-zubaidi, albaaj, &khudhair,2018)، مع بقاء المعايير الخاصة بالمكاسب المرتبطة بالإيرادات مستمرة لغايات الحفاظ على مستويات الربح ضمن اعلى مستوى يمكن ان يقوم بدوره بإيجاد سبل جديدة للاستثمار والتوسع في الاعمال، وعليه تتلخص مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

السؤال الرئيسي: ما هو أثر تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 بأبعاده (مخاطر السيولة، إدارة الائتمان، مخصصات الديون المشكوك فيها) على ادارة الأرباح في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟

ويتفرع منه الاسئلة الفرعية التالية:

ما هو أثر تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 / مخاطر السيولة على إدارة الأرباح في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟

ما هو أثر تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 / إدارة الائتمان على ادارة الأرباح في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟

ما هو أثر تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 / مخصصات الديون المشكوك فيها على ادارة الأرباح في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟

3. اهداف الدراسة:

تتمثل اهداف الدراسة فيما يأتي:

1. **بيان أثر معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على ادارة الأرباح في البنوك الاردنية.**
2. **بيان اثر كل من مخاطر السيولة وادارة الائتمان ومخصصات الديون المشكوك فيها على ادارة الارباح بشكل منفرد.**
3. **التعرف الى العوامل التي تؤثر في ادارة الارباح.**

4. فرضيات الدراسة:

للاجابة على اسئلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات الاتية:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 بأبعاده (مخاطر السيولة، إدارة الائتمان، مخصصات الديون المشكوك فيها) على إدارة الأرباح في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

H01.1: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 /مخاطر السيولة على إدارة الأرباح في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

H01.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$)، لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 / ادارة الائتمان على ادارة الأرباح في البنوك.

H01.3: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 / مخصصات الديون المشكوك فيها) على ادارة الارباح في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

5. انموذج الدراسة :

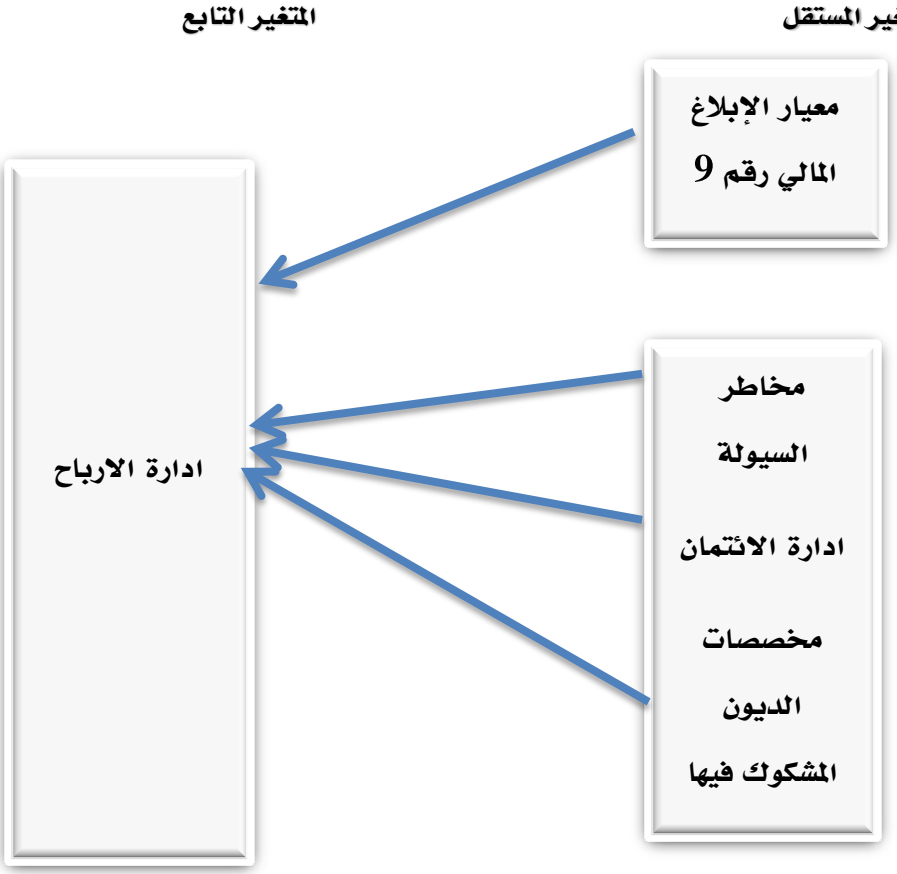

الشكل رقم (1) أنموذج الدراسة

6.الاطار النظري والدراسات السابقة

ان الاختلاف الجوهري بين معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ومعيار الابلاغ المالي رقم 9، في قياس الاحداث اللاحقة حيث كان يعتبر على القياس القديم على القيمة العادلة والتكلفة المطفاه للاسهم والسندات التي لايمكن قياسها بالقيمة العادلة الحقيقية، والمعيار الجديد اصبح يقيس الاحداث اللاحقة بناء على القيمة العادلة نسبة الى الارباح والخسائر والتكلفة المطفاه مع الدخل الشامل للاعمال السنوية.(Gornjak, 2017)

ويتم تطبيق IFRS 9 على جميع الأدوات المالية داخل جميع المنشآت بحيث يتم تطبيق الاعتراف في قيم الهبوط المرتبطة بالأدوات المالية لغرض اثبات المكاسب او الخسائر واثبات حقوق الغير، مع الاهتمام بالقيم المرتبطة وكيفية قياسها بالتكلفة المستنفذة او بالقيم العادلة في الدخل الشامل شريطة باتباع الأساس المرتبط بالمعيار وقد تناول البحث المحاسبي باسهاب موضوع ادارة الارباح وكذلك معيار الابلاغ الدولي رقم (9) حيث بينت دراسة محمد (2016)، الى انه على الرغم من تعديلات في المعايير والافصاح الى انه لم يتبين وجود إثر واضح على جودة الأرباح ويعزى ذلك الى زيادة في الشفافية والعدالة في نشر البيانات المالية.

كذلك اشارت دراسة شقور (2016)، الى ارتفاع في نسب إدارة الأرباح بين الفنادق ويعزى ذلك الى زيادة في نسب الملكية في الإدارات العليا وفي المقابل كلما قلت تركيز الملكية في الإدارات العليا أثر ذلك على انخفاض في ممارسات إدارة الأرباح بسبب تشتت في الملكية وعدم تركزها في يد مجموعات محددة من المساهمين، ووجدت الدراسة عدم وجود ارتباط بين الملكية العائلية وممارسات أداره الأرباح، وأيضا حين زيادة تملك نسب من المواطنين الاخرين تبين عدم وجود للممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية كما بينت دراسة الدعمي والمرسومي (2016)،

ان هناك ارتفاع في السيولة نسبة إلى الموجودات الاخرى القائمة لدى البنوك، مما يساعد البنوك على مواجهه الاحتمالات الطارئة دون تحمل كلف اضافيه، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع نسب القروض نسبة إلى الموجودات حيث حققت القروض ما نسبته "24%" من اجمالي الموجودات وهذا يساعد المصارف في مواجهه مخاطر السيولة ككل، وتذبذب القروض في البنوك عينه الدراسة نسبة الى أسعار الفوائد المختلفة مما يوثر على السيولة لدى البنك بخصوص طلب العملاء على السحوبات. وقد اشارت دراسة عبيد وأكبر (2016) الى انه يمكن عن طريق جودة الارباح و جودة القدرة للتنبؤ بالأرباح المستقبلية وايضا التنبؤ هل يمكن ان تستمر الأرباح، ومثلت المستحقات الكلية للبنوك في عمليات احتساب المستحقات خصوصا الغير عادية حيث أظهرت الدراسة بان هذا المستحقات تعتبر عالية عند ارتفاع في جودة الارباح، المستحقات العادية تكون في انخفاض ويعزى ذلك الى ارتفاع في الاحتفاظ بالأصول الثابتة منخفض وذلك بسبب ارتفاع

الموجودات الثابتة للمصارف مع التدفقات النقدية التشغيلية الذي اثر إيجابيا على صافي الأرباح.

كما اشارت دراسة الفواز، داود، وعربيات (2016)،إلى وجود فروق بين فهم مخاطر الائتمان بين البنوك الاسلامية والتجارية حيث تبين بالدراسة إلى ان البنوك الاسلامية ذات كفاءه اعلى في ادارة الائتمان والتحفظ بخصوص مخاطر الائتمان لاتخاذها اساليب اعلى في المنح الائتماني ذلك وتبين ان البنوك الإسلامية تتبع أساليب تخفف من المخاطر الائتمانية أكثر من البنوك التجارية. وبينت دراسة محمد وحامد (2017) وجود اثر إيجابي لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 على تصنيف الموجودات المالية لاسيما مع التدفقات النقدية منه، الامر الذي عكس على منهجية الاعتراف والقياس في القوائم المالية في البنوك، الامر الذي استدعى الاهتمام اكثر في القرارات الائتمانية التي تؤثر على المخاطر المصاحبة من عدم القدرة على السداد والتعثر وبتالي زيادة في المخصصات الديون المشكوك فيها وصولا الى الدين المعدوم.

اما دراسة سقف الحيط وشبيطه (2017) فقد توصلت الدراسة الى ارتباط معيار الإبلاغ المالي بالملائمة ولكن تبين عدم وجود أثر للمعيار على الموثوقية على الرغم من المعايير تعزز موثوقية المعلومات المحاسبية واتت لتساعد على تعزيز المخرجات الخاصة بالمعلومات المحاسبية، وتوصلت الدراسة الى عدم وجود تأثير من قبل تطبيق المعيار على تماثل المعلومات وبينت ان ذلك قد يعزى الى ان المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 حديث التطبيق. وبينت دراسة صونيا (2018) انخفاض في ممارسات جودة الدخل، وتم ايعاز السبب الى عدم وجود ترابط بالسلاسة الزمنية الخاصة بالتدفقات النقدية والتي ارتبطت بموضوع استمرارية الدخل الامر الذي بعد عن ممارسات جودة الارباح، وتوصلت الدراسة الى عدم تأثير حجم البنك والملكية الاجنبية للبنك على جود الارباح بشكل عام، وتم ايعاز السبب الى تشديد الرقابة من قبل البنك المركزي الجزائري على تطبيق ادوات الحوكمة بكامل عناصرها.

كما بينت دراسة القراونة (2020)، ان الاعتراف بالأصول والتصنيف والقياس المرتبط بها أثر إيجابيا على المعلومات المحاسبية والذي سهل على عمليات المحاسبة عن الأصول دون التدخل من الإدارة والذي بدوره اثر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

وبينت دراسة banihani, &al-mwalla(2017) وجود تأثير الحجم والقيمة والسيولة في الشركات عينه الدراسة وتوفر نماذج السيولة نسبة الى عوائد الأسهم الامر الذي اثرت فيه إيجابيا الى انه تبين بسبب ارتفاع في نسب مخاطر السيولة الامر الذي اثر على المحافظ خصوصا الاستثمارية وعلى المحافظ المحتفظ فيها لغايات المتاجرة وتوفير سيولة.

واشار Peterson (2017) الى أن البنوك الأوروبية تستخدم التدفقات النقدية من التسهيلات وفوائد لإدارة الأرباح خصوصا في فترة ما بعد الأزمة للبنوك الأوروبية الأكبر وعند مستويات دخل الفائدة اللاحقة لزيادة الدخل وكان الامر متفاوت نسبة الى حجم وهامش الفوائد.

اما Alhadi, Senik, &Johar(2018) فقد اشار الى تحسن كبير في قيمة الشركات محل الدراسة بعد تطبيق المعايير وظهر ذلك بعد الحد من اتباع الاستحقاقات التقديرية، ولكن لا يمكن الحكم بشكل مطلق كونه لم يتم تطبيق المعايير بشكل كامل خصوصا انه يوجد مرحلة أخيرة للإلزامية التطبيق، ولكن تبين وجود أثر سلبي على سلوكيات إدارة الأرباح بسبب ارتفاع في الملكية المؤسسية مما نتج عن ذلك ارتفاع في نسبة الأرباح والتي لا تمثل الاعمال الحقيقية للمنشاة.

وبينت دراسة utami & , badawi, nugroho, Soekapdjo (2018)، انه يمكن تخفيض التكاليف من خلال الاهتمام بالتكنولوجيا في تقديم المنتجات المصرفية وتقليل المخاطر مع الاهتمام بإدارة الائتمان المرتبطة بالضمانات المقدمة خصوصا في التمويلات النقدية، مع ضرورة الالتزام بتعليمات الخاصة بالمنح لعدم حدوث مشاكل في التمويل التي ينتج منها مشكلة عدم السداد، والتوزيع في نواحي التمويلات الممنوحة للعملاء وتنويعها بين الافراد والشركات.

7. منهجية الدراسة

تم في هذه الدراسة اتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تقديم وصفا شاملا لمتغيرات الدراسة من واقع الاطار النظري الذي تناولت هذه المتغيرات والرجوع الى الدراسات السابقة ذات الارتباط بالدراسة، وفي الجانب التحليلي، تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة والمتمثلة في البنوك المدرج قوائمها المالية خلال فترة الدراسة الواقعة بين 2014 لغاية سنة 2019.

1.7 مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك الأردنية والمدرسة قوائمها في سوق عمان المالي البالغ عددها (13) بنك تجاري و (3) بنوك اسلامية، أما عينة الدراسة تكونت من كامل مجتمع الدراسة وكانت (16) بنك، وقد شملت الدراسة الفترة من 2014 – 2019، ولم يتم اتخاذ البيانات المالية الصادرة في 2020، كونها لم تصدر بعد.

2.7 أداة الدراسة

بهدف تحقيق اهداف الدراسة تم جمع البيانات اللازمة من القوائم المالية باستخدام طريقة تحليل المحتوى، لغايات قياس المتغيرات من خلال التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة للفترة من (2014 – 2019).

8. التحليل الاحصائي

1.8 وصف المتغير المستقل (معيار الابلاغ المالي رقم 9)

وقد تمثلت قيم المتغير المستقل بمخاطر السيولة وأداره الائتمان ومخصصات الديون المشكوك فيها، وذلك للفترة (2014-2019)، وقد تم عرض قيم المتغير المستقل كما يلي:

1- مخاطر السيولة

جدول رقم (1) الإحصاء الوصفي لمخاطر السيولة في البنوك الأردنية

اسم البنك	المقياس			
	الوسط الحسابي	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	الانحراف المعياري
البنك العربي	0.380	0.404	0.353	0.021
المؤسسة العربية المصرفية	0.212	0.279	0.155	0.046
بنك الاستثمار العربي الأردني	0.243	0.284	0.217	0.027
بنك الاتحاد	0.221	0.285	0.168	0.045
بنك الأردن	0.366	0.427	0.275	0.052
بنك القاهرة عمان	0.348	0.464	0.241	0.091
بنك المال الأردني	0.316	0.395	0.216	0.070
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	0.285	0.360	0.249	0.038
البنك الاستثماري	0.255	0.281	0.211	0.026
البنك الأهلي الأردني	0.231	0.313	0.177	0.049
البنك التجاري الأردني	0.182	0.296	0.119	0.061
البنك الأردني الكويتي	0.279	0.321	0.217	0.036
بنك سوستيه جنرال	0.291	0.446	0.184	0.117

البنك الاسلامي الأردني	0.302	0.350	0.260	0.037
بنك صفوة الإسلامي	0.244	0.370	0.140	0.086
البنك العربي الاسلامي الدولي	0.388	0.460	0.320	0.056
جميع البنوك	**0.284**	**0.464**	**0.119**	**0.082**

يعرض الجدول (1) وصفاً لمخاطر السيولة في البنوك الأردنية خلال الفترة (2014-2019)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (0.284)، وبانحراف معياري (0.082)، كما بلغ أعلى متوسط حسابي في البنك العربي الاسلامي الدولي (0.388)، في حين أن أدنى متوسط حسابي كان في البنك التجاري الأردني (0.182). وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.464) وهي لدى البنك العربي الاسلامي الدولي، في حين ظهرت أقل قيمة في البنك التجاري الأردني (0.119). وتشير القيم إلى وجود اختلاف بين البنوك في مخاطر السيولة.

2- إدارة الائتمان

جدول رقم (2) الإحصاء الوصفي لإدارة الائتمان في البنوك الأردنية

اسم البنك	المقياس			
	الوسط الحسابي	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	الانحراف المعياري
البنك العربي	45.733	49.040	42.730	2.395
المؤسسة العربية المصرفية	51.203	54.520	45.690	3.244
بنك الاستثمار العربي الأردني	48.565	51.070	45.780	2.431
بنك الاتحاد	56.292	58.890	53.930	2.228
بنك الأردن	53.168	56.420	50.250	2.508
بنك القاهرة عمان	50.876	56.196	43.366	5.424
بنك المال الأردني	44.845	48.350	38.530	3.312
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	47.305	51.720	35.770	6.349
البنك الاستثماري	57.378	60.130	53.780	2.341
البنك الأهلي الأردني	43.732	54.380	42.000	19.428
البنك التجاري الأردني	48.222	53.770	40.290	4.936
البنك الأردني الكويتي	53.878	59.990	48.260	4.386
بنك سوستيه جنرال	54.695	60.760	45.630	5.663
البنك الاسلامي الأردني	65.667	68.000	63.000	1.751
بنك صفوة الإسلامي	67.080	70.200	65.530	2.073
البنك العربي الاسلامي الدولي	61.862	68.400	55.000	5.306
جميع البنوك	**53.156**	**70.200**	**35.770**	**8.939**

يعرض الجدول (2) وصفاً لإدارة الائتمان في البنوك الأردنية خلال الفترة (2014-2019)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (53.156%)، وبانحراف معياري (8.939%)، كما بلغ أعلى متوسط حسابي في بنك صفوة الاسلامي (67.080%)، في حين أن أدنى متوسط حسابي كان في البنك الأهلي الأردني (43.732%). وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (70.200%) وهي لدى بنك صفوة الاسلامي، في حين ظهرت أقل قيمة في بنك الاسكان للتجارة والتمويل (35.770). وتشير القيم إلى وجود اختلاف بين البنوك في إدارة الائتمان.

3- مخصصات الديون المشكوك فيها

جدول رقم (3) الإحصاء الوصفي لمخصصات الديون المشكوك فيها في البنوك الأردنية

اسم البنك	المقياس			
	الوسط الحسابي	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	الانحراف المعياري
البنك العربي	6.227	8.580	5.290	1.229
المؤسسة العربية المصرفية	6.227	8.580	5.290	1.229
بنك الاستثمار العربي الأردني	6.227	8.580	5.290	1.229
بنك الاتحاد	6.227	8.580	5.290	1.229
بنك الأردن	6.227	8.580	5.290	1.229
بنك القاهرة عمان	6.227	8.580	5.290	1.229
بنك المال الأردني	7.395	25.686	2.338	9.033
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	6.227	8.580	5.290	1.229
البنك الاستثماري	6.227	8.580	5.290	1.229
البنك الأهلي الأردني	6.227	8.580	5.290	1.229
البنك التجاري الأردني	6.227	8.580	5.290	1.229
البنك الأردني الكويتي	5.220	6.090	3.950	0.811
بنك سوستيه جنرال	6.227	8.580	5.290	1.229
البنك الاسلامي الأردني	3.631	4.778	2.338	1.167
بنك صفوة الإسلامي	3.874	7.500	1.179	2.343
البنك العربي الاسلامي الدولي	2.460	2.590	2.260	0.140
جميع البنوك	**5.692**	**25.686**	**1.179**	**2.664**

يعرض الجدول (3) وصفاً للمخصصات المشكوك فيها في البنوك الأردنية خلال الفترة (2014-2019)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (5.692%)، وبانحراف معياري (2.664)، كما بلغ أعلى متوسط حسابي في بنك المال الأردني (7.395%)، في حين أن أدنى متوسط حسابي كان في البنك العربي الاسلامي الدولي (2.460%). وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (25.686%) وهي لدى بنك المال الأردني، في حين ظهرت أقل قيمة في بنك صفوة الاسلامي (1.179). وتشير القيم إلى وجود اختلاف بين البنوك في مخصصات الديون المشكوك فيها.

2.8 وصف المتغير التابع (ادارة الأرباح)

1- إدارة الأرباح (القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول)

جدول (4) الإحصاء الوصفي للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول في البنوك الأردنية

اسم البنك	المقياس			
	الوسط الحسابي	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	الانحراف المعياري
البنك العربي	0.014	0.070	0.000	0.028
المؤسسة العربية المصرفية	0.008	0.014	0.001	0.005
بنك الاستثمار العربي الأردني	0.041	0.067	0.006	0.020
بنك الاتحاد	0.007	0.022	0.002	0.008
بنك الأردن	0.015	0.052	0.001	0.019
بنك القاهرة عمان	0.008	0.014	0.001	0.006
بنك المال الأردني	0.015	0.049	0.003	0.018
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	0.009	0.035	0.001	0.013
البنك الاستثماري	0.004	0.009	0.001	0.003
البنك الأهلي الأردني	0.011	0.023	0.002	0.008
البنك التجاري الأردني	0.023	0.097	0.003	0.037
البنك الأردني الكويتي	0.008	0.016	0.003	0.005
بنك سوستيه جنرال	0.063	0.268	0.014	0.101
البنك الاسلامي الأردني	0.010	0.021	0.003	0.006
بنك صفوة الإسلامي	0.032	0.117	0.008	0.042
البنك العربي الاسلامي الدولي	0.052	0.061	0.043	0.007
جميع البنوك	**0.020**	**0.268**	**0.001**	**0.033**

يعرض الجدول (4) وصفاً للقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول في البنوك الأردنية خلال الفترة (2014-2019)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (0.020)، وبانحراف معياري (0.033)، كما بلغ أعلى متوسط حسابي في بنك سوستيه جنرال (0.063)، في حين أن أدنى متوسط حسابي كان في البنك الاستثماري (0.004). وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.268) وهي لدى بنك سوستيه جنرال، في حين ظهرت أقل قيمة والبالغة (0.001) في عدة بنوك. وتشير القيم إلى وجود اختلاف بين البنوك في قيمة المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول.

9. ملاءمة نموذج الدراسة

1.9 اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity Test

ان افتراض استقلال المتغيرات المستقلة في النموذج الخطي العام General Linear Model (GLM) هو اساس صلاحية تطبيق هذا النموذج، ولا يمكن اعتبار النموذج ملائماً لعملية تقدير المعلمات إلا بتحقق هذا الفرض، وتشير هذه الظاهرة الى أن وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب قيم معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (5) مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

المتغير	مخاطر السيولة	إدارة الائتمان	مخصصات الديون المشكوك فيها
مخاطر السيولة	1.000		
إدارة الائتمان	-0.127	1.000	
مخصصات الديون المشكوك فيها	-0.064	-0.312*	1.000

يبين الجدول (5) أن قيمة معامل الارتباط بين متغيري الدراسة (ادارة الائتمان) و(مخصصات الديون المشكوك فيها) هو (-0.312)، وهي قيمة تدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث أنها كانت أقل من (±0.80)، وعليه فإنه يمكن القول أن العينة تخلو من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد.

ولتأكيد النتيجة السابقة، تم احتساب قيم معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF) عند كل متغير وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (6) نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF
مخاطر السيولة	1.069
إدارة الائتمان	1.235
مخصصات الديون المشكوك فيها	1.152

يبين الجدول (6) أن قيمة معامل تضخم التباين كانت أكبر من العدد 1 وأقل من العدد 10، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين ابعاد المتغير المستقل.

2.9 اختبار استقراريه البيانات لمتغيرات الدراسة (Stationary Test)

تم إجراء اختبار ((Augmented Dickey–Fuller (ADF) لاختبار فرضية ما إذا كانت المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة (Unit root)، وتكون قاعدة القرار لاختبار (ADF) بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية) إذا كان مستوى الدلالة لقيمة الاختبار المحسوبة أكبر من 0.05، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (7) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة المحتسبة عند المستوى	الاحتمالية P– Value	النتيجة
إدارة الارباح	-8.368	0.000	ساكن عند المستوى
مخاطر السيولة	-4.868	0.000	ساكن عند المستوى
إدارة الائتمان	-4.934	0.000	ساكن عند المستوى
مخصصات الديون المشكوك فيها	-7.297	0.000	ساكن عند المستوى

يشير الجدول (7) الى نتائج اختبار استقراريه البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وذلك باستخدام اختبار (ADF). ومنه يتضح ان جميع بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة مستقرة مع مرور الزمن لان جميع القيم الاحتمالية للمتغيرات لم تتجاوز مستوى 5%، ولذلك نرفض فرضية وجود جذر الوحدة وتكون السلاسل الزمنية مستقرة.

3.9 تقدير نماذج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مدخل بيانات السلاسل زمنياً المقطعية (الجدولية) (Panel data Approach) والتي تضمنت سلاسل زمنية (time series) للمتغيرات داخل النموذج لكل شركة (بيان مقطعي) (Cross section) في العينة خلال فترة الدراسة، ولقياس التأثير بين المتغيرات تم استخدام أساليب التقدير الخاصة بالنماذج الزمنية الطولية (Panel data)، وهي:

1- أنموذج الانحدار المشترك (PRM) (Pooled Regression Model)

2- أنموذج الآثار الثابتة (FEM) (Fixed Effect Model)

3- أنموذج الآثار العشوائية (REM) (Random Effect Model).

وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (8) اختبار (Lagrange Multiplier) واختبار (Hausman)

الأنموذج الأكثر دقة وتساقاً	(Hausman)		Lagrange Multiplier		الفرضيات
	Sig	Ch^2	Sig	Ch^2	
أنموذج الآثار العشوائية	0.815	0.944	0.008	7.119	H01-1
أنموذج الانحدار المشترك	-	-	0.063	3.462	H01-2
أنموذج الانحدار المشترك	-	-	0.203	1.624	H01-3

تشير نتائج الجدول (8) أن أنموذج الآثار العشوائية كان هو الأكثر دقة في تقدير النموذج الخاص بالفرضية (H01-1)، حيث ظهر أن قيمة اختبار (Lagrange Multiplier) كانت أقل من 0.05، في حين كانت قيمة اختبار (Hausman) بمستوى دلالة أكبر من 0.05. كما تبين أن أنموذج الانحدار المشترك كان هو الأكثر دقة في تقدير النماذج الخاص ببقية الفرضيات، حيث ظهر أن قيمة اختبار (Lagrange Multiplier) كانت أكبر من 0.05.

10. نتائج اختبار فرضيات الدراسة

بعد التأكد من ملاءمة البيانات لنموذج الدراسة، وتقدير النموذج الأفضل، تم اختبار فرضيات الدراسة، وفيما يلي نتائج الاختبار.

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية التي نصت على

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) **لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم** 9 **بأبعاده (مخاطر السيولة، إدارة الائتمان، مخصصات الديون المشكوك فيها) على إدارة الأرباح في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.**

جدول (9)**: ملخص النموذج وتحليل التباين** ANOVA

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery*		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	R^2 معامل التحديد	Adjusted R Square	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
ادارة الارباح	**0.112**	**0.083**	**3.861**	**0.012**	ثابت	0.001	0.013	0.063	0.950
					مخاطر السيولة	0.034	0.009	3.580	0.001
					ادارة الائتمان	0.023	0.017	1.325	0.188
					مخصصات الديون المشكوك فيها	-0.002	0.001	-2.700	0.008

يظهر الجدول (9) **معنوية النموذج، حيث كانت قيمة** ($F = 3.861$) **وبمستوى دلالة** ($SigF = 0.012$) **وهو أقل من** 0.05، **وهذا يؤكد معنوية النموذج، كما وأشارت قيمة معامل التحديد** ($R^2=0.083$) **إلى أن ما نسبته** (11.2%) **من التباين في (إدارة الأرباح) يمكن تفسيرها من خلال التباين في المتغيرات المستقلة، مع بقاء أي عوامل اخرى ثابتة.**

وقد أشارت معاملات الانحدار إلى أن قيمة ($B = 0.034$) **إلى أثر (مخاطر السيولة)، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي** (3.580) **وبمستوى دلالة** ($Sig = 0.001$)، **كما أشارت قيمة** ($B= 0.023$) **إلى أثر (إدارة الائتمان)، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي** (1.325) **وبمستوى دلالة** ($Sig = 0.188$)، **وبلغت قيمة** ($B= -0.002$) **وهي تشير الى أثر (مخصصات الديون المشكوك فيها)، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي** (-2.700) **وبمستوى دلالة** ($Sig = 0.008$).

وعليه يتم رفض الفرضية الرئيسية ، وقبول البديلة، التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 بأبعاده (مخاطر السيولة، إدارة الائتمان، مخصصات الديون المشكوك فيها) على إدارة الأرباح في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان"

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى التي نصت على:

($H01.1$): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 /مخاطر السيولة على إدارة الأرباح في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

جدول (10) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى

Sig	t	Std.error	B		sig	f	R^2	
0.000	8.186	0.438	3.589	ثابت	0.002	3.982	0.101	ادارة الارباح
0.002	2.425	0.114	0.080	مخاطر السيولة				

يتبين من الجدول اعلاه ان قيمة (f) قد بلغت (3.982) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.002) وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 /مخاطر السيولة على إدارة الأرباح في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

ويتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 /مخاطر السيولة على إدارة الأرباح في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي نصت على:

($H01.2$): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$)، لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 / ادارة الائتمان على ادارة الأرباح في البنوك.

جدول (11) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى

Sig	t	Std.error	B		sig	f	R2	R	
0.000	5.921	0.657	3.891	ثابت	0.565	0.336	0.007	0.083	ادارة الارباح
0.565	-0.580	0.196	-0.114	ادارة الائتمان					

يتبين من الجدول اعلاه ان قيمة (f) قد بلغت (0.336) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.565) وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤0.05)، لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 / ادارة الائتمان على ادارة الأرباح في البنوك، كما يتبين المتغير المستقل قد تمكن تفسير ما نسبته (0.083) من تباين المتغير التابع اما النسبة غير المفسرة من تباين المتغير التابع فتعود لعوامل اخرى.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي نصت على:

(H01.3): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 / مخصصات الديون المشكوك فيها) على ادارة الارباح في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

جدول (12) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

	R2	f	sig		B	Std.error	t	Sig
ادارة الارباح	0.094	3.952	0.046	ثابت	3.032	0.252	12.039	0.000
				مخصصات الديون المشكوك فيها	0.152	0.077	1.969	0.046

يتبين من الجدول اعلاه ان قيمة (f) قد بلغت (3.952) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.046) وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 / مخصصات الديون المشكوك فيها) على ادارة الارباح في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 / مخصصات الديون المشكوك فيها) على ادارة الارباح في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ويتبين ان قيمة معامل التحديد قد بلغت (0.094) مما يعني ان المتغير المستقل تمكن من تفسير هذه النسبة من تباين المتغير التابع.

11. الاستنتاجات والتوصيات

بالاعتماد على نتائج الإحصاء الوصفي واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى الاستنتاجات الاتية:

1- **تتعرض البنوك الأردنية لمستويات متفاوتة من مخاطر السيولة، حيث تفاوتت نسب مخاطر السيولة ما بين (0.119) و(0.464)، وهذا مؤشر على اختلاف سياسات البنوك في مواجهة ما تتعرض له من مخاطر السيولة.**

2- **تسعى البنوك الأردنية للمقابلة بين التسهيلات الممنوحة وودائع العملاء، وذلك بهدف الوصول إلى إدارة فعالة للائتمان، إلا أن هذه الإدارة قد اختلفت بين البنوك، حيث تراوحت نسبة التسهيلات إلى الودائع ما بين (35.8%) و(70.2%).**

3- **سجلت البنوك الأردنية مخصصات الديون المشكوك فيها إلى إجمالي القروض نسباً مختلفة، حيث تراوحت النسبة بين (1.2%) و(25.7%)، وهذا مؤشر على اختلاف قيم الديون المتعثرة وغير العاملة، وهذا قد يرتبط بطبيعة التسهيلات، والضمانات التي يطلبها البنك من عملائه.**

4- **تتفاوت ممارسة إدارة الأرباح في البنوك الاردنية، والتي تم قياسها بالمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول، حيث بلغت أعلى نسبة (0.268)، في حين أن النسبة الصغرى بلغت (0.001)، وقد يرتبط ذلك باختلاف الأسباب الدافعة للتلاعب بالبيانات المالية بين البنوك.**

5- **أظهرت نتائج اختبار الفرضيات المتفرعة عن الفرضية الرئيسة الأولى، وجود أثر لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 بأبعاده (مخاطر السيولة، إدارة الائتمان، مخصصات الديون المشكوك فيها)، على إدارة الأرباح، وقد ظهر الأثر المعنوي عند (مخاطر السيولة)، وكذلك عند (مخصصات الديون المشكوك فيها)، في حين لم يظهر الأثر المعنوي عند (إدارة الائتمان)،وهذا قد يفسر بأن زيادة تعرض البنك لمخاطر السيولة، يعتبر من دوافع إدارة الأرباح، أما زيادة المخصصات للديون المشكوك فيها، والتي تقتطع من الارباح فإنها تقلل من قيم المستحقات الاختيارية.**

بناء على نتائج الدراسة تمت التوصية بما يلي

1- **تحفيز البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان على زيادة مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة والمخاطر الائتمانية. وأن توضح الآليات المتبعة لمواجهة هذه المخاطر.**

2- **ضرورة أن تستغل البنوك السيولة المتوفرة لديها عن طريق استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة، والتوسع بتقديم التسهيلات الائتمانية للأفراد والمؤسسات، مع وجود الضوابط والضمانات اللازمة.**

3- **التصنيف المستمر للعملاء من حيث قدرتهم الائتمانية، وذلك لتقليل الديون غير العاملة، ولتقليل حاجة البنوك لانشاء المخصصات للديون المشكوك فيها.**

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الدعمي، عباس كاظم، و المرسومي، مروج طاهر هذال (2016). تأثير أدارة مخاطر السيولة المصرفية في الاداء المالي المصرفي. مجله الادارة والاقتصاد، 20(5).

سقف الحيط، فراس اسماعيل مسعود، وشبيطة، محمد فوزي شاكر (2017). أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التامين في الاردن. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، (17).3.

شقور، عمر فريد مصطفى (2016). أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، (16).2.

صونيا، زحاف (2018). أهمية الالتزام بمتطلبات الحوكمة للحد من التلاعب بالأرباح وتحسين جودتها. أطروحة دكتوراة غ. منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

عبيد، فداء عدنان، وأكبر يونس عباس (2016). جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، بغداد، العراق.

الفواز تركي مجحم، داود، حسام علي، وعربيات، ياسر احمد (2016). إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن. المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، 12(2)، عمان، الاردن.

القراونه، انفال ياسين (2020). أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على جودة مخرجات النظام المحاسبي للبنوك الأردنية. رسالة ماجستير غ. منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

محمد، صلاح علي احمد، وحامد، محجوب عبد الله (2017). دراسة تحليلية للأثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، 9(1).

محمد، علاء اسامة (2016). أثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الارباح في قطاع البنوك التجارية في الاردن. رسالة ماجستير غ منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

المعايير الدولية للتقرير المالي (2018/2017). ترجمه الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين السعودية، الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر.

المراجع باللغة الانجليزية:

Abd Alhadi, Saleh, Senik, Rosmila, &Jalila Johari (2018). Institutional Ownership and Earnings Quality pre- and post-IFRS. **Journal of Economics and Management** 12.

Al-zubaidi, Firas Khudhair Abbas,albaaj, Qassim Mohammed Abdullah, & khudhair, Dheyaa Zamil(2018). The Impact of Accounting Earnings Quality on the Financial Reports: an Applied Study to a Sample of Iraqi Banks Listed in the Iraqi Stock Exchange. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, (22)5.

Bani Hani, Mohammad Ahmad, & Al-Mwalla, Mona Mamdouh .Liquidity Risk and Asset Pricing: Evidence from Amman Stock Exchange **.Jordan Journal of Business Administration,** 13(1).

Doldun, Muhammed Habib, mirakhor, Abbas & Ng, adam (2019). A proposal designed for calibrating the liquidity coverage ratio for Islamic banks. International Journal of I**slamic Finance**, (11)1, England, uk.

Gornjak, Mojca (2017). Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The Analysis of Replacement. **International Journal of Management, Knowledge and Learning**, 6(1).

Peterson, Ozili K (2017). Bank earnings management and income smoothing using income smoothing using commission and fee income, A European context. **International Journal of Managerial Finance.**13(4).

Soekapdjo, soeharjot, nugroho, lucky, badawi, ahmad & utami, wiwik (2018). bad debt issues in Islamic bank: macro and micro influencing bad debt issues in Islamic bank: macro and micro influencing. **International Journal of Commerce and Finance**,4(1), Istanbul, turkey.